الأستاذة محاسن عدنان نجم

الحركة النسائية وحراك 17تشرين اول2019.

إذا كان المجتمع كلاً معقداً يختلط فيه الاقتصاد بالاجتماع والسياسة والقانون، فإنّ الحركة النسائية وقضايا المرأة عموماً مكوّن أساسي من هذا المجتمع، تتأثر وتؤثر في مختلف ميادينه، وبخاصّة في الأسرة والجماعات الأولية، ولكنها تكون أكثر تأثرا بثقافة المجتمع الكلي والمؤسسات المنبثقة عنه كالسلطات الأمنية والقضائية وقوانين العمل ووغيرها.

لذا كان على المرأة أن تخوض معركتها على مختلف الجبهات سواء في حق العمل والأجر المماثل، أم في القوانين الوضعية التي تميز بين الجنسيْن، وخاصّة بما يسمّى جرائم الشرف وصولاً الى مواجهة الأعراف التي تجعل من الذكور أوصياء عليهن، حتى تزويجهن بغير من يرغبن، فقط لأنهم أوصياء عليهن وفق القوانين الشرعية.

والأدهى أن المرأة تتعرّض للعنف بكل أشكاله، ولا تزال النظرة اليها كجسد أكثر منها كعضو فاعل في المجتمع، يمكنه أن يكون منتجاً في مختلف النواحي العملية والفكرية، أسوّة بالذكور في المجتمع الحديث.

وعلى هذه المواضيع نشأت المؤسسات النسوية العاملة في مناصرة قضايا المرأة، والدّفاع عنها، والمطالبة بحقوقها المنتقصة في التمثيل السياسي، (الكوتا)، وكذلك في تولّي المسؤوليات الحكومية والمناصب العليا في الإدارة على قدم المساواة مع الذكور، بالإضافة الى أبسط حقوقها في التعليم والحريّة واختيار الحياة الزوجية التي تريدها.

اذن تخوض المرأة معركة متعددة الجبهات حسب قول احداهن:

– حق المرأةِ في الجنسية و الحضانة والعيش بكرامة في مسكن آمن، وحق التصرّف بجسدها، بالإضافة الى المشاركة في صنع القرار على كل المستويات.[1]

في المصطلحات:

في السابع عشر من تشرين الأول عام2019 نزلت مجموعات من المواطنين، بينهم كثيرون ممّن ينتمون إلى الشرائح المحرومة اقتصاديًا، إلى شوارع بيروت وسواها للتظاهر ضدّ تدهور الأوضاع الاقتصادية وفساد الطبقة السياسية الحاكمة، وبعد مرور عامين على هذا التاريخ، لم تتوقف النقاشات حول الاسم الذي يمكن اطلاقه على النشاط الشعبي الاحتجاجي في ذلك اليوم ، فمنهم من أطلق عليها صفة الثورة ، والبعض اعتبرها انتفاضة شعبية ، ولكن الغالبية أطلقت عليها صفة الحراك الشعبي أو الاحتجاجات الشعبية فكيف نفهم هذه المصطلحات وما هو التوصيف الأمثل لما جرى في 17 تشرين الاول2019؟

– الثورة

ان وصف ما حصل في ذلك اليوم وما تلاه بأنه ثورة كان الغالب في

الخطابات السياسية، وكان المحتجون يواجهون أي قمع او أية مواجهة من أي طرف كان بترداد : ثورة ثورة ثورة، ولكن الباحثين في العلوم السياسية والاجتماعية، لم يوافقوا على هذا التوصيف ، كم حصل للتحركات التي بدأت عام 2011 في كل من مصر وتونس وسورية وبلدان اخرى، والتي لم تصل الى حد الثورة ، أي التوصل الى اجراء تغيير جذري كما هو مفترض بالثورات، فقبل الثورة عادة لا يكون كما بعدها، واذا نظرنا الى تلك البلدان بعد ان هدأت الأوضاع فيها، أن حياة الناس لم تتغير، وان كانت قد تغيرت بعض وجوه السلطة واستبدلت بوجوه أخرى، فان الوجوه الجديدة لم تخرج عن النظام السياسي النخبوي القائم، ولم يحصل أي تغيير جوهري على مستوى الإمساك بزمام السلطة ادارتها، فالطبقة الحاكمة لم تتغير في أي من تلك البلدان.. كما انها لم تلحظ اي تغير في النظام الاقتصادي المالي السائد، وبالتالي لم يحصل اي إعادة توزيع للثروة الوطنية باتجاه تحقيق بعض من العدالة الاجتماعية التي نادت بها الثورة.

كي تُستخدم عبارة "ثورة"، لا بدّ من أن يُقصد بها تغيير جذري في المجتمع يطال الاقتصاد والسياسية، أي رفض كل ما هو قائم لإحلال نظام اقتصادي اجتماعي سياسي جديد، ذو توجهات فكرية وثقافية مضادة للنظام القائم، لم تكن الثورة دستورية قانونية في التاريخ بل كانت عنفيّة ومن خارج القوانين، فزمن الثورات هو زمن حار، تتوالى فيه الأحداث والتغيّرات. وينقسم الناس بين مؤيد ومعارض، بردّات فعل عنفية في اغلب الأحيان. [1]

فاحتجاجات 17 أكتوبر /تشرين الأول 2019؟ لم تكن ثورة، وان استخدم المحتجون هذا المصطلح بهدف شحن الجماهير والإيحاء لها بأن الكلمة لها، وهي صاحبة

[1] https://genderiyya.xyz/wiki

الشرعية الثورية، وان السلطة للجماهير على مسافة قاب قوسين او أدني.

2-الانتفاضة:

ان الحديث عن الانتفاضة هو مبرّر أيضا ومفهوم، فالانتفاضة تتم دون أي تحضير وتأتي كرد فعل على ما يمس حياة الناس ومعيشتهم اليومية، أي عندما يطفح الكيل من سوء إدارة أمور البلاد، ، وهذا ما حصل فعلاً في الأيام الأولى للحراك، ولكن الانتفاضات تأتي كهبة واحدة وسرعان ما تخبو، كما أنها تكون غير منظمة وهي رد عاطفي اكثر منه فعل عقلاني، تتخللها بعض اعمال العنف التي تسيء الى الانتفاضة نفسها.

يمكن لأي انتفاضة أن تتحول الى حركة اجتماعية او ثورة، تبعا لشروط دقيقة كجاهزية المحتجين للتفاهم السريع على تحديد الأهداف والخصوم والحلفاء ووضع برنامج مرن للحراك يمكن تعديله وفقا للتطورات، هذا إضافة الى بلورة قيادة جماعية طوعية ينخرط فيها الفاعلون الاجتماعيون مدركين أهمية توحيد الجهود في مواجهة الخصوم.

3-الحراك الاجتماعي:

تاريخياً ترتبط فكرة الحركة الإحتجاجية او المطلبية بمفهوم الحركة الاجتماعية التي عرفتها المجتمعات الغربية في القرن العشرين، وهي مجموعة من أشكال الإحتجاج والممارسات التي تقوم بها المنظمات النقابية والبيئية وبعض الفئات الإجتماعية لهدف اجتماعي محدّد، فهي شكل من أشكال الفعل الجماعي المدّبر والمنسّق لخدمة قضية ما، وهي تفترض دائماً خصماً واضح الهوية، كرّب العمل او الإدارة او السلطة السياسية. ومهما كانت الحركة الاجتماعية فهي تحمل في طياتها شحنة سياسية، وهذا ما لاحظناه في الحراك من شعار اسقاط النظام السياسي او

اسقاط الحكومة، وهي ضدّ الجميع "كلن يعني كلن" وبهذا خرجت تماماً عن كونها حركة احتجاجية اجتماعية ضدّ الغلاء أو رفع أسعار الاتصالات، لتطرح تغييرات في السياسة، وكما بدا واضحاً من الشعارات المطروحة:

أ- استقالة الحكومة ثم الدّعوة لانتخابات جديدة،

ب- تشّكُلْ حكومة جديدة بصلاحيات استثنائية تعيد بناء السلطة في البلاد،

ت-محاربة الفساد واستعادة الأموال المنهوبة الى أصحابها المودعين.

هذا ويضع آلان تورين ثلاثة مبادئ يجب ان تتوافر لتشكُّل اية حركة اجتماعية:[2]

أ- مبدأ الهوية والمقصود به وعي الافراد لأنفسهم وانتمائهم الى جماعة محددة.

ب- مبدأ التعارض، اي وعينا للآخر الذي نختلف معه.

ت- مبدأ الكليّة او وحدة النسق الاجتماعي الذي يدور فيه النزاع.

ادّعى الكثير من الناشطين في الحراك انهم يملكون كل مقومات الحركة الاجتماعية، سواء لجهة امتلاكهم الرؤية او الأدوات، او فهم النسق الكلي الذي يعملون فيه، ولكن ما تقدم لم يكن مقنعاً، ومن بنات أفكار النخبة الناشطة، المنفصلة عن الواقع. وهذا ما اثبتته نتائج الحراك بعد مرور أكثر من عامين عليه.

ثانياً: المرأة والسلطة:

تعاني المرأة، وحسب مختلف الأدبيات المنشورة من قبل المنظمات النسائية من سيطرة الرجل على الحياة الخاصّة والعامّة، والتمييز الذي ينتج عن هذه السيطرة

2-**A. Touraine, *Production de la société*, 1973, Seuil, pp. 361-363**

الذكورية المتجذرة في الثقافة العامة، مع فروقات طفيفة بين الفئات الاجتماعية، هذه السيطرة انسحبت على القوانين وبخاصّة قوانين الأحوال الشخصية، وعلى مشاركة المرأة في صنع القرار ومن مختلف المواقع السياسية.

لا تزال السلطة الابوية هي الفاعلة في المجتمع اللبناني عامة ، وبعض الاستثناءات ليست ذات أهمية، فالواقع ان الآباء لا يزالوا يمسكون بزمام الأمور في اسرهم معززين بثقافة مجتمعية ذات خلفية دينية، تعزز موقع الرجل ، وبقدرة اقتصادية فاعلة في حياة الأسرة، التي تتبع تعليماته باعتباره المنتج الأول فيها، وقدراته الاقتصادية تجعله على رأس هرم الأسرة ، كما ان القوانين المتعلقة بالإرث تعزز هذه المزايا باعتبار الأب يستطيع ان يتصرّف بأملاك الأسرة قبل وفاته، فيمنح من يريد ويحرم من يريد، فيمنح الأبناء الذكور حاملي اسمه بعد الوفاة ، على حساب الإناث اللّواتي سينتقلن الى اسرة أخرى، ويحملن اسماً آخر غير اسم العائلة. فقوانين الأحوال الشخصية الطائفية تُخضع المرأة لسلطة الرجل، وتجبرها على طاعته تحت طائلة العقاب والإنتقام منها وحرمانها، الأمر الذي يمنعها من التقدّم كصاحبة قرار مستقل.

ولا يختلف الأمر كثيراً عندما تتزوج الفتاة فتنتقل من تحت سيطرة الأب الى سيطرة الزوج، أي تبقى خاضعة للسلطة الذكورية عينها. (3)

ثالثاً: قوانين الأحوال الشخصية:

تخضع الأسرة اللبنانية لقوانين الأحوال الشخصية الطائفية، أي ان كل ما يتعلق بالجانب الأسري كالزواج والطلاق والإرث وحضانة الأولاد، والمرأة وفق هذه القوانين تخضع لسلطة الرجل، سواء اكانت ابنة او زوجة، وهذه القوانين تجبرها على طاعته والاّ تعرّضت لعقوبات من نوع حرمانها من الحضانة لرؤية أولادها في حال

الانفصال، او حقها بالمهر عند الطلاق، والنفقة على الأولاد في حال حضانتها لهم. وقد منحت السلطات الدينية الرجل سلطاته على النساء باعتباره رأس الأسرة، واستناداً الى هذا المفهوم يستطيع الرجل ان يفلت من القوانين في معظم الأحيان، وبحجج قانونية او بتقديم وثائق سليمة من حيث الشكل وانما تجانب الحقيقة في الواقع. وهكذا تعاني كثيرات من عدم تنفيذ قرارات النفقة. وفقدن إحدى وسائل الضغط المتمثلة بعقوبة السجن التي ما عادت تنفّذ بحق المخالفين، بسبب انتشار فيروس كورونا. والأسوأ أنّ قيمتها تراجعت أصلاً بسبب ارتفاع سعر صرف الدولار. أما الأخطر فهو اتجاه معدلات تزويج القاصرات للارتفاع، مع ما ينجم عن ذلك من عنف، وخطورة منحى الاتِجار بالفتيات الذي تتخذه هذه الظاهرة خلال الأزمات. ما يؤكد الحاجة الفورية لإقرار قانون أحوال شخصية يحمي النساء والأطفال والمجتمع. لأنّ قضاء المحاكم الشرعية بات أقوى من قضاء الدولة صاحبة الشرعية، بل باتت المحاكم الطائفية عائقاً أمام تطوير القوانين، تعرقل أيّ محاولة لحماية أفراد الأسرة.

فلا يمكن تعزيز مشاركة المرأة في الحياة السياسية، والسماح لها بالوصول لموقع القرار فيما تخضعها القوانين لطاعة الرجل، صاحب السلطة داخل المنزل.

كما ان ملف الحضانة هو من الملفات الملحّة المرتبطة بحقوق النساء، الى جانب قوانين أخرى؛ منها قوانين تجرّم التحرّش، وتلغي زواج القاصرات، وتعطي المرأة اللبنانية حقّ منح جنسيتها لأبنائها. وتنشط جمعيات مدنية باتجاه إقرار تلك القوانين، بينما تتجاهلها معظم الأطراف السياسية، أو لا تعتبرها أولويّة[4].

وهكذا تصبح المرأة أسيرة تسلّط الرجل، الأمر الذي يدخلها في دوامة الشكاوى والشكاوى المضادّة، ويحرمها فرصة التقدّم وانخراطها في الحياة العامة كإنسانة صاحبة حق في تقرير الحياة التي تريدها.

تعتبر قوانين الأحوال الشخصية التي ترعاها المحاكم المذهبية امتداداً طبيعياً للسلطة الأبوية الذكورية التي تعيشها المرأة اللبنانية، وهي استمرار لمعاناتها ، وبخاصّة عندما تنشأ نزاعات داخل الأسرة ، كحالات الطلاق او الهجر، وما يترتب عليه من نفقات للزوجة والأولاد، والمحاكمات التي تتم في محاكم دينيّة، تستغرق اوقاتاً طويلة ترهق المرأة وتستهلك قدرتها على المواجهة بينما يبقى الرجل في موقع الممسك بخيوط اللعبة، يستطيع التأثير على المحكمة والتلاعب بمسار التحقيق ، بينما تبقى المرأة مهددة دائماً بالطّعن بشرفها وقدرتها على احتضان الأطفال وتربيتهم موضع شكوك أمام المحكمة التي يفترض بها ان تتعامل مع الزوجيْن على قدم المساواة.

ويعاني العديد من القاصرات الفقيرات من التوجّه المتزايد، نحو الاتِجار بهن وتزويجهن بعمر مبكر خلافا لإرادتهن، او بإغرائهن ببعض الهدايا او بالرفاهية في المسكن والعيش في بيت المقتدرين الذي يتقدمون للزواج مهن بفوارق عمرية غير مقبولة، وهذه الظاهرة تتفاقم خلال الأزمات. ما يؤكد الحاجة الفورية لإقرار قانون للأحوال الشخصية يحمي النساء والأطفال والمجتمع.

ومن هنا جاءت المطالبة بالقانون المدّني للأحوال الشخصية. ما يخرج المرأة عن وصاية الذكر، ويجعلها في موقع مساوٍ له، فيدفعها أكثر باتجاه الشراكة في مختلف المواقع على صعيد الأسرة والمجتمع. لتصبح المرأة صانعة قرار، بعد أن تتحرر من قيود القوانين الطائفية القامعة لها.

جاءت الاحتجاجات الأخيرة في لبنان لتسلّط الضوء على دور المرأة في التغييرات السياسية الحاصلة حالياً، ليكون لها –كما للرجل– صوتها وحضورها في شوارع وميادين الاحتجاج اللبنانية، من خلال مشاركتها الواسعة في المظاهرات التي انطلقت ضد السياسة الاقتصادية وتردّي الأوضاع المعيشية للأسرة. وبالفعل تنوّعت

المشاركة النسائية لتشمل جميع الأعمار والطوائف ومختلف الأدوار جنباً إلى جنب، وهو ما صبغ الاحتجاجات بلون موّحد، وبخطاب وطنيّ عابر للطوائف والمذاهب".[5]

المشاركة في الحياة السياسية:

تثير العديد من المؤسسات النسائية موضوع مشاركة المرأة بالحياة السياسية. لا لجهة المشاركة بالترشح والانتخاب، بل بتخصيص كوتا نسائية من أعضاء مجلس النواب وكذلك في الحكومة، وإذا كانت القوانين تتيح هذه المشاركة، فإنّ الواقع غير ذلك تماما، وهنالك صعوبات في الواقع والممارسة تحول دون الوصول الى المساواة بين الجنسيْن.

أعطى الحلم بالتغيير الحركات النسائية دفعاً قوياً، فأقبلت على المشاركة بفعالية في الاحتجاجات الشعبية ورفعت شعاراتها، وفي مقدمها المشاركة بالسلطة السياسية وإزالة كل اشكال التمييز ضد المرأة. وصولاً لمشاركة المرأة في الحياة السياسية وفي صنع القرار، مشاركة فاعلة لا صورية.

وبالفعل كان واضحاً للعيان ان المرأة شاركت بكل فعاليات حراك تشرين اول 2019، ويكفي تتبع وسائل الاعلام والاهتمام الخاصّ الذي خصّصته للحراك، حتى نلاحظ الدور النسوي اليومي في الساحات، سواء في العاصمة او المناطق.

وقد توّزعت مطالب المرأة بين العام الذي يطال كل فئات المجتمع، والخاص الذي يتعلق بحقوق المرأة المنتقصّة في القوانين والممارسات في المؤسسات الحكومية. وكان أهم المطالب العامة، ولكل النساء، كانت في المشاركة في الحياة السياسية وتكريس مبدأ الكوتا النسائية في مراكز صنع القرار والمجالس المنتخبة على كل المستويات.

ولكن الأهم كانت مشاركة المرأة في الشعارات الكبرى التي رفعها الحراك بأوقات

مختلفة كإسقاط النظام السياسي، بدءاً بإسقاط الحكومة، واجراء تعديلات في القوانين وفي مقدمها قانون الانتخاب، وطالبت بمشاركة المرأة في الحياة السياسية وفي صنع القرار، مشاركة فاعلة لا صورية. إذ لا يمكن تعزيز مشاركة المرأة في الحياة السياسية، والسماح لها بالوصول لموقع القرار فيما تخضعها القوانين لطاعة الرجل، صاحب السلطة داخل المنزل.[6]

وبهذه الشعارات تواجدت النساء دائمًا في الصفوف الأمامية، واجهن القوى الأمنية، شاركن في قطع الطرقات احتجاجًا ونظمن مسيرات واعتصامات تحت شعارات وهتافات نسوية إضافة إلى شعارات إسقاط الحكومة ومطالب العدالة الاقتصادية والاجتماعية. ورقّعن شعارات نسوية في تظاهرة 3 تشرين الثاني 2019 خاصة أهمها "الثورة انثى" و "ثورتنا ثورة نسوية" و"أجمل ما في ثورتنا نساؤها"، للتأكيد أن لا تغيير بدون مشاركة المرأة وتأمين حقوقها.(7)

أما المطالب الخاصّة فقد كانت في خدمة فئة محدودة من النساء كحق إعطاء الجنسية للأولاد، او تعديل سنّ الحضانة، وما شابه. كما رفعت شعارات ضدّ العنف الذي تتعرّض له النساء، وبخاصة العنف العائلي، وضد التحرش الجنسي، وإزالة كل اشكال التمييز ضد المرأة.

رابعاً: إنجازات الحراك:

اختلفت الآراء كثيرا حول إنجازات الحراك، ولعل البعض كان لا يجد به الاّ مثالب واضرار لحقت بالبلاد، مع اعتراف عام بأحقية المطالب ومشروعية التحرّك ضد الطبقة الحاكمة والفساد ونهب المال العام، وقبل ذلك اعتبر الحراك انه قدّم نموذجا راقياً في التحرّك السلمي المدني.

- أدّى الحراك الى كسر حاجز الانقسامات المجتمعية. خلافاً

للانتفاضات الشعبية في الخمسين سنة الماضية، اذ وحّد الحراك المواطنين اللبنانيين متجاوزاً جميع الانقسامات الطائفية او المناطقية وربما الطبقية. ولأول مرة، استعاد المواطنون انتماءهم الوطني من جميع الطوائف والأجيال والخلفيات الاجتماعية والاقتصادية والانتماءات المهنية، برقع العلم اللبناني وحيداً في التحركات، كما استعادوا المساحات العامة في جميع المناطق.

- كسر الحراك حاجز الخوف، من خلال صحوة اجتماعية وسياسية، أصبح مجتمعنا الآن على دراية تامة بالفساد الذي تمارسه الطبقة السياسية، عممّت صفة الفساد على الطبقة الحاكمة بأكملها، ""كلن يعني كلن". فغابت مواكب الزعماء كما باتوا يخشون الظهور في الاماكن العامة.
- فرض الحراك نفسه كلاعب مركزي في السياسة اللبنانية. وباتت الطبقة السياسية لا تستطيع تشكيل حكومة او تتخذ قراراً صريحاً الا وتأخذ بعين الاعتبار ردود الفعل الشعبية المتوقعة، وقد عزّز هذا الشعور بالإنجاز استقالة الحكومة بعد أيام على بدء الحراك (8)
- فرض الحراك على الحكومة وضع خطة للإصلاح في البلاد وما كانت لتوضع لولا الخروج إلى الشوارع.
- طوّر المحتجون خبرتهم في التنظيم الجماعي وتمكنوا من توسيع قاعدة حراكهم حتى شملت معظم المدن والمناطق اللبنانية، واستشعروا الحاجة إلى التنظيم السياسي والاجتماعي، اذ لا مجال

لإحداث تغيير حقيقي بغياب التنظيم السياسي المناسب، أكان من خلال الأحزاب السياسية أو النقابات واشكال التنظيم الاجتماعية المختلفة.

- انخرطت فئات واسعة بالنشاط السياسي والنقاشات السياسية. من مختلف المناطق والانتماءات الفرعية. وتطوّر الوعي السياسي والاجتماعي في المجتمع اللبناني، حيث يمكن على أساسه بناء العمل الجماعي في المستقبل. ثم إنّ كسر حاجز الخوف الذي يشكّل عنصراً حاسماً في الثورات هو جزء من هذه التجربة الجماعية.

اتسعت معارف الناس في فهم الأنظمة المصرفية والمالية ومناقشتها، والقضايا العامة الاقتصادية والبيئية والقضايا النسوية وحقوق الانسان.

اما بالنسبة للحركة النسائية فإنها ثمّنت عالياً دور المرأة في الحراك ، وصل الى درجة المبالغة بتقديرنا، وسنورد فيما يأتي كيف جاء هذ التقدير من قبل انصار حقوق المرأة وبخاصة المنظمات النسائية:

–اشتركت المرأة بالحراك اليومي وبدت على غير ما تُوصف به عمومًا من لامبالاة وغربة وانصراف إلى أمور جزئية وأحيانًا سطحية وبخاصة ابتعادها عن السياسة.

- كسر الحراك الصورة النمطية عن نساء لبنان في عيون الخارج، اذ خرجن الى الشارع ووقفن في وجه القوى الأمنية والاعتداءات المدنية على المحتجين وعليهن.
- عرضت كثيرات منهن تجربتهن الشخصيّة في التمييز الجندري

في ندوات أقيمت في ساحات الحراك، نساء حكين عن عذاباتهن الشخصية، بسبب قوانين الأحوال الشخصية الجائرة، في قضايا الزواج والطلاق والعنف الأسري والحضانة، وفي الوظيفة ، وقد تميزت هذه الندوات بالجرأة والصراحة.

خامساً: خيبة الامل

شعرت المشاركات في الحراك وفي ذروة الانتفاضة، بأن اللحظة باتت مواتية لتحقيق الآمال الكبرى للحركة النسائية، الا أن العديد منهن اصبن بخيبة امل جعلتهن يتساءلن عما إذا كنّ قد حققن أي شيء على الإطلاق من خلال الانتفاضة.(9) في الواقع، لم تحقق الحركة النسائية أي شيء ملموس على مستوى السياسات المؤسسية والسياسة العامة. ولعلّ المجال الوحيد الذي تحقق فيه بعض الإنجاز هو الخطاب والوعي الجماعي بين النساء والرجال على السواء، وكسر حاجز الخوف، ونزع صفة القدسية عن بعض التابوهات.

وخيبة الامل هذه لا تطال المنظمات النسائية فقط، بل باتت منتشرة في مختلف الأوساط الشعبية، الا ان "قوى التغيير" لم تيأس، لا بل اكدت انها تستعد لجولات جديدة، بدءا من فرصة الانتخابات النيابية القادمة وعزمها على خوضها في رغبة واضحة في تغيير موازين القوى السياسية، وتحقيق أكثرية نيابية تقوم بالتغيير المنشود عبر المؤسسات الشرعية، ووفق القوانين المرعية الاجراء.

لا يمكن الجزم بصحة هذه التوجهات، او النتائج المتوقعة منها، لاسيما وان الانتخابات النيابية في لبنان يتخلّلها الكثير من الشوائب، وتتدخل فيها عناصر مختلفة؛ أولها قانون الانتخاب والتحالفات بين القوى السياسية، وصولاً الى الخطاب الطائفي، واستخدام المال للإعلام وشراء أصوات الناخبين، كل هذه العناصر مجتمعة

ترسم مستقبل تشكل السلطة السياسية في البلاد، وان غداً لناظره قريب.